مَنْ غشنا فليس منا

د. نادر رياض

رئيس لجنة السلع الهندسية بجهاز حماية المستهلك

لاشك فى ان الدولة فيما تعلنه فى كل مناسبة من تصد للفساد والمفسدين انما تعنى ذلك حقيقة إذ انه لم يعد يستقيم مع منطق الاحداث محليا وعالميا ان تزدهر صناعة الغش والتدليس والتواطؤ فى وقت يعلى فيه من شأن الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وحقوق الاداء، وتسن فيه القوانين الحمائية لذلك، وكذا يدعى المبدعون المصريون لتسجيل اختراعاتهم ويمد بساط التشجيع لاصحاب العلامات التجارية لتسجيلها حماية لها وصيانة لحقوق اصحابها، حبذا ان مصر كانت من اولى الدول فى الشرق الاوسط بل وعالميا التى انضمت لهذه المعاهدات والمواثيق العالمية .

كما يتساند مع اتجاه الدولة للتصدى للفساد والمفسدين ماتطالعنا به الصحف يوميا من حالات ضبط لما اتفق على تسميته «مصانع بير السلم» والتى للعجب الشديد قد تفشى عددها واستشرى شرها لتشمل صناعات كنا نظنها بمنأى عن العبث مثل صناعات الادوية ـ المستحضرات الطبية والكيميائية وملحقاتها من صناعة الشامبو والمنظفات ـ قطع غيار السيارات ومكونات السلع الهندسية والالكترونية والمنتجات المتصلة بالمأكل والمشرب على اتساع ارجائها .

ومن الناحية العملية التطبيقية وإن استشراء خطر هذه الصناعات ماكان له ان يتوسع بهذه الصورة لو تم إحكام السيطرة على مخرجات القمامة من عبوات لمختلف السلع، اذ انها المدخل الرئيسى لهذه الصناعات، اذ يكفى لاى باحث عن الحقيقة ان يقوم بزيارة لمقالب القمامة، حيث يهولة ما سيراه، فقد تحولت جميعا الى صناعة منظمة بالغة الحجم لفرز القمامة باستخراج العبوات الدوائية وغير الدوائية وتنظيفها كيميائيا بمواد كاوية تعيدها شبه جديدة لتطرحها للبيع فى اسواق الغش، بل وتورد معها اغطية الزجاجات والملصقات اللازمة لها ضمن عملية البيع لتصبح العبوة جاهزة على طبق من الفضة، لاينقصها الا التعبئة بالمواد البديلة ومأأقبحها من مواد .

اما على صعيد مدخلات الغش للصناعات الهندسية فأنما يتمثل فى سوق الخردة والمكهنات والتى تباع فى مزايدات يجتهد فيها البائع للحصول على افضل سعر سواء كان هذا البائع ذا خلفية حكومية او شبه حكومية او قطاعا خاصا .

والعجب العجاب ان اسعار المكهنات والعبوات السليمة فى مظهرها تباع بأسعار مضاعفة لتلك التى يتم اتلافها قبل بيعها من قبل الصناعات الواعية التى تتلف مخلفاتها قبل التخلص منها حرصا على عدم إساءة استخدامها عن طريق صناعات الغش، وبالتالى تؤهلها للدخول فى عملية تدوير المخلفات بصورة سليمة مضحية بذلك بالفارق الكبير فى سعر البيع.

اما عن غش المواد الغذائية والمشروبات فحدث ولاحرج. واللافت للنظر انه مع زيادة حالات الضبط للبضائع المغشوشة وجانب من الغشاشين الا اننا نجد من وقت لاخر اصواتا تعلو بالدفاع عن صناعة الغش والغشاشين بادعاء سبب او اخر، مثل توفير البديل الارخص او ان المواصفات القياسية ليست لازمة لكل سلعة مع إغفال جانب الامن والامان ومدى الزاميته، متجاهلة بذلك فداحة حجم المشكلة والحاجة الملحة لتحجيمها بعد ان استشرى الخطر منها وتفعيل قوانين الدولة الحاكمة للنظام.

وفى محاولة دءوب يعمد الغشاشون فى السعى وراء تقنين قبح مايرتكبون، فإنهم لايعدمون الوسيلة فى استقطاب بعض ذوى الاقلام والأصوات العالية مستغلين عدم إلمام البعض بثوابت لايجوز المساس بها ، مثل عدم اغتصاب حقوق الغير من اسماء ماركات عالمية ومحلية مسجلةو عدم طرح بضائع فى الاسواق منسوب مصدرها لغير اصحابها بالغش و التدليس .

كما ان الاولى بالمواصفات القياسية لاى دولة ان تتبع بكل دقة، لان هذا يعتبر من مؤهلات اى صناعة تستحق ان يطلق عليها مسمى صناعة، حتى وان كانت فى دولة نامية فما بالنا بالدول الواعدة التى لها طموحاتها وتمتلك كامل الادوات لتحقيق انطلاقه صناعية واقتصادية وتنموية مثل مصرنا الحبيبة كما نريد لها ان تكون .

كما انه الاجدى لكل ذى حرفة ومهنة وصنعة ان يوظفها ضمن المنظومة الصناعية المتكاملة فيأخذ موقعه منها، إما كصناعة مغذية او صناعة متكاملة يفخر بأن يضع اسمه عليها ليصل بعد فترة طالت او قصرت ليجد مكانه محفوظا بين رجال الصناعة المرموقين يفخر به ابناؤه ويكملون المسيرة من بعده .

فالوصول للصدارة فى صناعة ماقد لايحتاج الى النصيب الاكبر من التعليم للسير فى هذا الدرب الواعد ، فتاريخ الصناعة فى مصر يأتينا بأسماء لامعة تحاط بالاحترام والتقدير بعد اجيال من رحيلها مثل سيد ياسين رائد صناعة الزجاج والبللور فى مصر الذى لم ينل نصيبه الكافى من التعليم الا انه كرجل عصامى اصبح استاذا فى مهنته وطبق كل المعايير الصناعية التى لم تكن تدرس فى هذا الحين إلا فى كبرى الجامعات، فقد تولى الامانة فحفظها ونماها وجعل من مصنعه مدرسة حقيقية للتنمية الفنية والبشرية وخلد التاريخ اسمه بين عظماء الامة. والملم بطبيعة الشعب المصرى العريق الراسخ فى الاصالة يعرف دون ادنى شك انه شعب طيب فهو بمسلميه ومسيحييه ذو خلفية يقينية يتمسك بالاخلاق والسلوك المنضبط والمجامل للغير، ومرجعية تلك الخلفية الاخلاقية دون ادنى جدال تعود الى التعاليم الدينية الاسلامية والمسيحية بلا تفرقة ولا استثناء.

فنرى فى كثير من الاحيان المسيحيين يستعملون اقوالا فى تعاملاتهم ذات أصول اسلامية والعكس صحيح ، فنرى من يقول «عفا الله عما سلف » «والصلح خير » اما على جانب التعاملات والنهى عن الغش فنجد الدين الاسلامى بتعاليمه يمثل اغنى المصادر التى اثرت التعاملات التجارية واثرت فيها ، فبدءا من «اوفوا الكيل» وفى قول اخر «ولا تخسروا الميزان» اذ انه فرق بين المكاييل والموازيين حتى لايتذرع المتذرعون و«من غشنا فليس منا» وفى موضع اخر «من غش ليس منا »و« ان الله يحب إذا عمل احدكم عملا ان يتقنه»

وهنا اضاف عنصر الجودة للعمل وليعلى من شأنه أمعن فى وصف المفسدين فى الارض وغلظ لهم القول والعقوبة وجعلهم الاولى بأن يتطهر المجتمع منهم دون رحمة او شفقة، فى حين وصفت الاقوال الاسلامية الرجل الفاضل فى تعاملاته بأنه «سمح اذا باع وسمح اذا اشترى ،وفى هذا حكمة لا تحتاج منا لطول بحث لنصل الى حكمة خلف هذه المقولة ألا وهى ان البائع انما هو مشتر فى ذات الوقت فقد يبيع سلعة ويشترى سلعة كمدخلات صناعية ويضيف اليها ثم يبيعها بعد ذلك، اى ان الغش اذا بدأ منه فسيستشرى خطره ليعود إليه، وكما يقال فإنه على الباغى تدور الدوائر .

كل هذه امور طيبة تفيد من يعتبر ويتخذ لنفسه جانب الصواب ليصبح مواطنا صالحا اخذا وعطاء، اما من اتخذ من الفهلوة والشطارة واستسهل غش الاخرين والسطو على جيوبهم فإنه فى ظل المجتمعات التى تنظمها لوائح وقوانين منذ مئات السنين فإن يد القانون لابد ان تطوله لان المجتمعات والدول لاتنمو وتزدهر على اساس الغش والجريمة، وانما تقوم على العلم والعمل والفضيلة واحترام القوانين.

جريدة الاهرام (صفحة ١٠ - ٢٠٠٩/٤/١٥)

مَنْ غشنا فليس منا

■ بقلم :

د. م. نادر رياض*

لاشك فى ان الدولة فيما تعلنه فى كل مناسبة من تصد للفساد والمفسدين انما تعنى ذلك حقيقة إذ انه لم يعد يستقيم مع منطق الاحداث محليا وعالميا ان تزدهر صناعة الغش والتدليس والتواطؤ فى وقت يعلى فيه من شأن الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وحقوق الاداء، وتسن فيه القوانين الحمائية لذلك، وكذا يدعى المبدعون المصريون لتسجيل اختراعاتهم ويمد بساط التشجيع لاصحاب العلامات التجارية لتسجيلها حماية لها وصيانة لحقوق اصحابها، حبذا ان مصر كانت من اولى الدول فى الشرق الاوسط بل وعالميا التى انضمت لهذه المعاهدات والمواثيق العالمية .

كما يتساند مع اتجاه الدولة للتصدى للفساد والمفسدين ماتطالعنا به الصحف يوميا من حالات ضبط لما اتفق على تسميته «مصانع بير السلم» والتى للعجب الشديد قد تفشى عددها واستشرى شرها لتشمل صناعات كنا نظنها بمنأى عن العبث مثل صناعات الادوية ـ المستحضرات الطبية والكيميائية وملحقاتها من صناعة الشامبو والمنظفات ـ قطع غيار السيارات ومكونات السلع الهندسية والالكترونية والمنتجات المتصلة بالمأكل والمشرب على اتساع ارجائها .

ومن الناحية العملية التطبيقية وإن استشراء خطر هذه الصناعات ماكان له ان يتوسع بهذه الصورة لو تم إحكام السيطرة على مخرجات القمامة من عبوات لمختلف السلع، اذ انها المدخل الرئيسى لهذه الصناعات، اذ يكفى لاى باحث عن الحقيقة ان يقوم بزيارة لمقالب القمامة، حيث يهولة ما سيراه، فقد تحولت جميعا الى صناعة منظمة بالغة الحجم لفرز القمامة باستخراج العبوات الدوائية وغير الدوائية وتنظيفها كيميائيا بمواد كاوية تعيدها شبه جديدة لتطرحها للبيع فى اسواق الغش، بل وتورد معها اغطية الزجاجات والملصقات اللازمة لها ضمن عملية البيع لتصبح العبوة جاهزة على طبق من الفضة، لاينقصها الا التعبئة بالمواد البديلة ومأقبحها من مواد .

اما على صعيد مدخلات الغش للصناعات الهندسية فأنما يتمثل فى سوق الخردة والمكهنات والتى تباع فى مزايدات يجتهد فيها البائع للحصول على افضل سعر سواء كان هذا البائع ذا خلفية حكومية او شبه حكومية او قطاعا خاصا .

والعجب العجاب ان اسعار المكهنات والعبوات السليمة فى مظهرها تباع بأسعار مضاعفة لتلك التى يتم اتلافها قبل بيعها من قبل الصناعات الواعية التى تتلف مخلفاتها قبل التخلص منها حرصا على عدم إساءة استخدامها عن طريق صناعات الغش، وبالتالى تؤهلها للدخول فى عملية تدوير المخلفات بصورة سليمة مضحية بذلك بالفارق الكبير فى سعر البيع.

اما عن غش المواد الغذائية والمشروبات فحدث ولاحرج. واللافت للنظر انه مع زيادة حالات الضبط للبضائع المغشوشة وجانب من الغشاشين الا اننا نجد من وقت لاخر اصواتا تعلو بالدفاع عن صناعة الغش والغشاشين بادعاء سبب او اخر، مثل توفير البديل الارخص او ان المواصفات القياسية ليست لازمة لكل سلعة مع إغفال جانب الامن والامان ومدى الزاميته، متجاهلة بذلك فداحة حجم المشكلة والحاجة الملحة لتحجيمها بعد ان استشرى الخطر منها وتفعيل قوانين الدولة الحاكمة للنظام.

وفى محاولة دءوب يعمد الغشاشون فى السعى وراء تقنين قبح مايرتكبون، فإنهم لايعدمون الوسيلة فى استقطاب بعض ذوى الاقلام والأصوات العالية مستغلين عدم إلمام البعض بثوابت لايجوز المساس بها ، مثل عدم اغتصاب حقوق الغير من اسماء ماركات عالمية ومحلية مسجلةو عدم طرح بضائع فى الاسواق منسوب مصدرها لغير اصحابها بالغش و التدليس .

كما ان الاولى بالمواصفات القياسية لاى دولة ان تتبع بكل دقة، لان هذا يعتبر من مؤهلات اى صناعة تستحق ان يطلق عليها مسمى صناعة، حتى وان كانت فى دولة نامية فما بالنا بالدول الواعدة التى لها طموحاتها وتمتلك كامل الادوات لتحقيق انطلاقه صناعية واقتصادية وتنموية مثل مصرنا الحبيبة كما نريد لها ان تكون .

كما انه الاجدى لكل ذى حرفة ومهنة وصنعة ان يوظفها ضمن المنظومة الصناعية المتكاملة فيأخذ موقعه منها، إما كصناعة مغذية او صناعة متكاملة يفخر بأن يضع اسمه عليها ليصل بعد فترة طالت او قصرت ليجد مكانه محفوظا بين رجال الصناعة المرموقين يفخر به ابناؤه ويكملون المسيرة من بعده .

فالوصول للصدارة فى صناعة ماقد لايحتاج الى النصيب الاكبر من التعليم للسير فى هذا الدرب الواعد ، فتاريخ الصناعة فى مصر يأتينا بأسماء لامعة تحاط بالاحترام والتقدير بعد اجيال من رحيلها مثل سيد ياسين رائد صناعة الزجاج والبللور فى مصر الذى لم ينل نصيبه الكافى من التعليم الا انه كرجل عصامى اصبح استاذا فى مهنته وطبق كل المعايير الصناعية التى لم تكن تدرس فى هذا الحين إلا فى كبرى الجامعات، فقد تولى الامانة فحفظها ونماها وجعل من مصنعه مدرسة حقيقية للتنمية الفنية والبشرية وخلد التاريخ اسمه بين عظماء الامة. والملم بطبيعة الشعب المصرى العريق الراسخ فى الاصالة يعرف دون ادنى شك انه شعب طيب فهو بمسلميه ومسيحييه ذو خلفية يقينية يتمسك بالاخلاق والسلوك المنضبط والمجامل للغير، ومرجعية تلك الخلفية الاخلاقية دون ادنى جدال تعود الى التعاليم الدينية الاسلامية والمسيحية بلا تفرقة ولا استثناء.

فنرى فى كثير من الاحيان المسيحيين يستعملون اقوالا فى تعاملاتهم ذات أصول اسلامية والعكس صحيح ، فنرى من يقول «عفا الله عما سلف » «والصلح خير » اما على جانب التعاملات والنهى عن الغش فنجد الدين الاسلامى بتعاليمه يمثل اغنى المصادر التى اثرت التعاملات التجارية واثرت فيها ، فبدءا من «اوفوا الكيل» وفى قول اخر «ولا تخسروا الميزان» اذ انه فرق بين المكاييل والموازيين حتى لايتذرع المتذرعون و«من غشنا فليس منا» وفى موضع اخر «من غش ليس منا»و« ان الله يحب إذا عمل احدكم عملا ان يتقنه»

وهنا اضاف عنصر الجودة للعمل وليعلى من شأنه أمعن فى وصف المفسدين فى الارض وغلظ لهم القول والعقوبة وجعلهم الاولى بأن يتطهر المجتمع منهم دون رحمة او شفقة، فى حين وصفت الاقوال الاسلامية الرجل الفاضل فى تعاملاته بأنه «سمح اذا باع وسمح اذا اشترى »وفى هذا حكمة لا تحتاج منا لطول بحث لنصل الى حكمة خلف هذه المقولة ألا وهى ان البائع انما هو مشترٍ فى ذات الوقت فقد يبيع سلعة ويشترى سلعة كمدخلات صناعية ويضيف اليها ثم يبيعها بعد ذلك، اى ان الغش اذا بدا منه فسيستشرى خطره ليعود إليه، وكما يقال فإنه على الباغى تدور الدوائر .

كل هذه امور طيبة تفيد من يعتبر ويتخذ لنفسه جانب الصواب ليصبح مواطنا صالحا اخذا وعطاء، اما من اتخذ من الفهلوة والشطارة واستسهل غش الاخرين والسطو على جيوبهم فإنه فى ظل المجتمعات التى تنظمها لوائح وقوانين منذ مئات السنين فإن يد القانون لابد ان تطوله لان المجتمعات والدول لاتنمو وتزدهر على اساس الغش والجريمة، وانما تقوم على العلم والعمل والفضيلة واحترام القوانين.

* رئيس لجنة السلع الهندسية بجهاز حماية المستهلك

جريدة الاهرام (الطبعة العربية - صفحة ١١ - ٢٠٠٩/٤/١٥)

من غشنا فليس منا

كلمة حق

د.نادر رياض

لا شك أن الدولة فيما تعلنه في كل مناسبة من تصد للفساد والمفسدين إنما تعني ذلك حقيقة إذ إنه لم يعد يستقيم مع منطق الأحداث محلياً وعالمياً أن تزدهر صناعة الغش والتدليس والتواطؤ في وقت يعلي فيه من شأن الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وحقوق الأداء وتسن فيه القوانين الحمائية - لذلك وكذا- يدعي المبدعون المصريون لتسجيل اختراعاتهم ويمد بساط التشجيع لأصحاب العلامات التجارية لتسجيلها حماية لها وصيانة لحقوق أصحابها حبذا وأن مصر كانت من أولي الدول في الشرق الأوسط بل عالمياً التي انضمت لهذه المعاهدات والمواثيق العالمية.

كما يتساند مع اتجاه الدولة للتصدي للفساد والمفسدين ما تطالعنا به الصحف يومياً من حالات ضبط لما اتفق علي تسميته " مصانع بير السلم " والتي للعجب الشديد قد تفشي عددها واستشري شرها لتشمل صناعات كنا نظنها بمنأى عن العبث مثل صناعات الأدوية _ المستحضرات الطبية والكيميائية وملحقاتها من صناعة الشامبو والمنظفات قطع غيار السيارات ومكونات السلع الهندسية والالكترونية والمنتجات المتصلة بالمأكل والمشرب علي اتساع أرجائها.

ومن الناحية العملية التطبيقية فإن استشراء خطر هذه الصناعات ما كان له أن يتوسع بهذه الصورة لو تم إحكام السيطرة علي مخرجات القمامة من عبوات لمختلف السلع إذ إنها المدخل الرئيسي لهذه الصناعات. إذ يكفي لأي باحث عن الحقيقة أن يقوم بزيارة لمقالب القمامة حيث سيهوله ما سيراه، فقد تحولت جميعاً إلي صناعة منظمة بالغة الحجم لفرز القمامة باستخراج العبوات الدوائية وغير الدوائية وتنظيفها كيميائياً بمواد كاوية تعيدها شبه جديدة لتطرحها للبيع في أسواق الغش بل وتورد معها أغطية الزجاجات والملصقات اللازمة لها ضمن عملية البيع لتصبح العبوة جاهزة علي طبق من الفضة لا ينقصها إلا التعبئة بالمواد البديلة وما أقبحها من مواد.

أما على صعيد مدخلات الغش للصناعات الهندسية فإنما يتمثل في سوق الخردة والمكهنات والتي تباع في مزايدات يجتهد فيها البائع للحصول علي أفضل سعر سواء كان هذا البائع ذا خلفية حكومية أو شبه حكومية أو قطاع خاص. والعجب العجاب أن أسعار المكهنات والعبوات السليمة في مظهرها تباع بأسعار مضاعفة لتلك التي يتم إتلافها قبل بيعها من قبل الصناعات الواعية التي تتلف مخلفاتها قبل التخلص منها حرصاً علي عدم إساءة استخدامها عن طريق صناعات الغش وبالتالي تؤهلها للدخول في عملية تدوير المخلفات بصورة سليمة مضحية بذلك بالفارق الكبير في سعر البيع .

أما عن غش المواد الغذائية والمشروبات فحدث ولا حرج ويمكن إيجاز هذه الملهاة المبكية في طرفة أتتني بها ابنتي الصغيرة من المدرسة، إذ قالت "هموم الناس في بلادي تنحصر في أربعة هم: هم يبكي _ هم يضحك _ هامبورجر هم يا جمل".

واللافت للنظر أنه مع زيادة حالات الضبط للبضائع المغشوشة وجانب من الغشاشين إلا أننا نجد من وقت لآخر أصواتاً تعلو بالدفاع عن صناعة الغش والغشاشين بادعاء سبب أو آخر مثل توفير البديل الأرخص أو أن المواصفات القياسية ليست لازمة لكل سلعة مع إغفال جانب الأمن والأمان ومدي إلزاميته متجاهلة بذلك فداحة حجم المشكلة والحاجة الملحة لتحجيمها بعد أن استشرى الخطر منها وتفعيل قوانين الدولة الحاكمة للنظام.

كل هذه أمور طيبة تفيد من يعتبر ويتخذ لنفسه جانب الصواب ليصبح مواطناً صالحاً أخذاً وعطاء، أما من اتخذ من الفهلوة والشطارة واستسهل غش الآخرين والسطو علي جيوبهم فإنه في ظل المجتمعات التي تنظمها لوائح وقوانين منذ مئات السنين فإن يد القانون لابد أن تطوله لأن المجتمعات والدول لا تنمو وتزدهر على أساس الغش والجريمة وإنما تقوم علي العلم والعمل والفضيلة واحترام القوانين.

من غشنا ليس منا

بقلم دكتور مهندس نادر رياض

www.naderriad.com

لا شك أن الدولة فيما تعلنه فى كل مناسبة من تصد للفساد والمفسدين إنما تعنى ذلك حقيقة، إذ أنه لم يعد يستقيم مع منطق الاحداث محليا وعالمياً أن تزدهر صناعة الغش والتدليس والتواطؤ فى وقت يعلى فيه من شأن الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وحقوق الأداء وتسن فيه القوانين الحمائية . كما يتساند مع اتجاه الدولة للتصدى للفساد والمفسدين ما تطالعنا به الصحف يومياً من حالات ضبط لما اتفق على تسميته «مصانع بير السلم» والتى للعجب الشديد قد تفشى عددها واستشرى شرها لتشمل صناعات كنا نظها بمنأى عن العبث مثل صناعات الأدوية – المستحضرات الطبية والكيمائية وملحقاتها من صناعة الشامبو والمنظفات – قطع غيار السيارات ومكونات السلع الهندسية والالكترونية والمنتجات المتصلة بالمأكل والمشرب على اتساع ارجائها. ومن الناحية العملية التطبيقية فان استشراء خطر هذه الصناعات ما كان له أن يتوسع بهذه الصورة لو تم إحكام السيطرة على مخرجات القمامة من عبوات لمختلف السلع إذ أنها المدخل الرئيسى لهذه الصناعات. إذ يكفى لأى باحث عن الحقيقة أن يقوم بزيارة لمقالب القمامة حيث سيهوله ما سيراه، فقد تحولت جميعاً إلى صناعة منظمة بالغة الحجم لفرز القمامة باستخراج العبوات الدوائية وغير الدوائية وتنظيفها كيميائياً بمواد كاوية تعيدها شبه جديدة لتطرحها للبيع فى أسواق الغش بل وتورد معها اغطية الزجاجات والملصقات اللازمة لها ضمن عملية البيع لتصبح العبوة جاهزة على طبق من الفضة لا ينقصها إلا التعبئة بالمواد البديلة وما اقبحها من مواد.

أما على صعيد مدخلات الغش للصناعات الهندسية فإنما يتمثل فى سوق الخردة والمكهنات والتى تباع فى مزايدات يجتهد فيها البائع للحصول على افضل سعر سواء كان هذا البائع ذى خلفية حكومية أو شبه حكومية أو قطاع خاص. والعجب العجاب أن اسعار المكهنات والعبوات السليمة فى مظهرها تباع بأسعار مضاعفة لتلك التى يتم إتلافها قبل بيعها من قبل الصناعات الواعية التى تتلف مخلفاتها قبل التخلص منها حرصاً على عدم اساءة استخدامها عن طريق صناعات الغش وبالتالى تؤهلها للدخول فى عملية تدوير المخلفات بصورة سليمة مضحية بذلك بالفارق الكبير فى سعر البيع.

أما عن غش المواد الغذائية والمشروبات فحدث ولا حرج ويمكن إيجاز هذه الملهاة المبكية فى طرفة اتتنى بها ابنتى الصغيرة من المدرسة إذ قالت «هموم الناس فى بلادى تنحصر فى أربع هم: هم يبكى – هم يضحك – هامبورجر – هم يا جمل».

واللافت للنظر أنه مع زيادة حالات الضبط للبضائع المغشوشة وجانب من الغشاشين إلا أننا نجد من وقت لآخر اصواتاً تعلو بالدفاع عن صناعة الغش والغشاشين بادعاء سبب أو اخر مثل توفير البديل الأرخص أو أن المواصفات القياسية ليست لازمة لكل سلعة مع إغفال جانب الأمن والأمان فى محاولة دءوبة يعمد الغشاشون فى السعى وراء تقنين قبح ما يرتكبون فإنهم لا يعدمون الوسيلة فى استقطاب بعض ذوى الأقلام والأصوات العالية مستغلين عدم إلمام البعض بثوابت لا يجوز المساس بها مثل عدم اغتصاب حقوق الغير من اسماء ماركات عالمية ومحلية مسجلة وعدم طرح بضائع فى الاسواق منسوب مصدرها لغير اصحابها بالغش والتدليس.

كما أنه الاجدى لكل ذى حرفه ومهنة وصنعة أن يوظفها ضمن المنظومة الصناعية المتكاملة فيأخذ موقعه منها إما كصناعة مغذية أو صناعة متكاملة يفخر بأن يضع اسمه عليها .

فالوصول للصدارة فى صناعة ما قد لا يحتاج إلى النصيب الأكبر من التعليم للسير فى هذا الدرب الواعد. فتاريخ الصناعة فى مصر يأتينا بأسماء لامعة تحاط بالاحترام والتقدير بعد اجيال من رحيلها مثل سيد ياسين رائد صناعة الزجاج والبللور فى مصر الذى لم ينل نصيبه الكافى من التعليم الا أنه كرجل عصامى اصبح استاذاً فى مهنته وطبق كل المعايير الصناعية التى لم تكن تدرس فى هذا الحين الا فى أكبر الجامعات. فقد تولى الأمانة فحفظها ونماها وجعل من مصنعه مدرسة حقيقية للتنمية الفنية والبشرية وخلد التاريخ اسمه بين عظماء الأمة.

والملم بطبيعة الشعب المصرى العريق الراسخ فى الاصالة يعرف دون ادنى شك أنه شعب طيب فهو بمسلميه ومسيحييه .

فنرى فى كثير من الأحيان المسيحيين يستعملون أقوالاً فى تعاملاتهم ذات اصول اسلامية والعكس صحيح، فنرى من يقول «عفا الله عما سلف» و «الصلح خير» أما على جانب التعاملات والنهى عن الغش فنجد الدين الإسلامى بتعاليمه يمثل اغنى المصادر التى أثرت التعاملات التجارية واثرت فيها، فبدءا من «أوفوا الكيل» وفى قول آخر «أوفوا الميزان» إذ أنه فرق بين المكاييل والموازين حتى لا يتذرع المتذرعون و«من غشنا ليس منا» وفى موضع آخر «ومن غش فليس منا» و «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه» وهنا أضاف عنصر الجودة للعمل وليعلى من شأنه أمعن فى وصف المفسدون فى الارض وغلظ لهم القول والعقوبة وجعلهم الأولى بأن يتطهر المجتمع منهم دون رحمة او شفقة، فى حين وصفت الأقوال الاسلامية الرجل الفاضل فى تعاملاته بأنه «سمح إذا باع وسمح إذا اشترى» وفى هذا حكمة لا تحتاج منا لطول بحث لنصل الى حكمة خلف هذه المقولة ألا وهى أن البائع إنما هو مشتر فى ذات الوقت فقد يبيع سلعة ويشترى سلعة كمدخلات صناعية ويضيف اليها ثم يبيعها بعد ذلك، أى أن الغش إذا بدأ منه فسيستشرى خطره ليعود إليه وكما يقال فإنه على الباغى تدور الدوائر.

كل هذه أمور طيبة تفيد من يعتبر ويتخذ لنفسه جانب الصواب ليصبح مواطناً صالحاً اخذاً وعطاء، أما من اتخذ من الفهلوة والشطارة واستسهل غش الآخرين والسطو على جيوبهم فانه فى ظل المجتمعات التى تنظمها لوائح وقوانين منذ مئات السنين فان يد القانون لابد أن تطوله لأن المجتمعات والدول لا تنمو وتزدهر على اساس الغش والجريمة وإنما تقوم على العلم والعمل والفضيلة واحترام القوانين.

جريدة الاخبار (صفحة ١٦ - ٢٠٠٨/١٢/١٥)